أثر الحراك الجماهيري على مستقبل الاستقرار السياسي في لبنان

كرار يحيى سلمان دوحي
karar.yahya@nahrainuniv.edu.iq
أ.د. قاسم شعيب عباس
Qassimalsultani@yahoo.com
جامعة النهرين

المقدمة

تبقى المتغيرات التاريخية الكبرى وفق الرؤية المادية عاكسة دائماً لحلقات ثلاث متداخلة يؤدي كسر أحدها من الداخل إلى كسر الأخرى، والتي تفسر حدوث التغيرات وطبيعتها وحجمها، وهي ما ندعوه ب)العمليات الديالكتيكية الثلاث للتغيير الاجتماعي)، والتي تعمل بفعل القوانين الأساسية الديالكتيك المادي، حيث تجري وفقاً لها جميع المتغيرات في الحياة الاجتماعية.

ونحن نرى أن المتغيرات التاريخية في الفترة الراهنة ، فعلت فعلها كضرورة والزام جدلي لكسر الحلقة الضاغطة على وعي ومتطلبات الجماهير ، لاسيما الشباب اداة التغيير محركيه في نضالهم ضد أفكار القديم واساليبه ، وهو امر يتصاعد في ظل الحكومات العاجزة ولاسيما الحكومات العربية التي لم تؤمن اساليب العيش المطلوبة او تحقق طموح ومطالب الجماهير في ظل واقع يعاني من دائرة واسعة من الازمات) بطالة ، تدني هائل في الاجور قياساً بالغلاء - تضخم هائل - قمع بوليسي ، مصادرة للحريات ، منع الطبقة العاملة من ممارسة حقها في التنظيم واعاقة نشاطها النقابي ، رفاه مفرط للسلطات وعوائل الحكومات يقابله عوز وفاقة وفقر مدقع بين صفوف ابناء الشعب ، ادراك الجماهير للفوارق الطبقية والاجتماعية حتى من دون منهج أو ايديولوجية ، تخلف كبير في توفير الخدمات الضرورية للإنسان والمجتمع أو انعدامها ... إلخ(، فضلا عن قمع الحريات وتسلط العائلة الحاكمة وتصرفها بالثروة الوطنية كأنها ملك خاص بها ، ليمثل حلقة مهمة في صورة انحراف مفهوم العدالة ، وهو ما يثبت مجافاة الحكومات للعدالة التي تدعيها هي ذاتها ، خصوصاً وأن العولمة الثقافية التي عممتها شبكات الانترنيت قد فضحت الأسرار وأزالت ورقة التوت عن خفايا كثيرة ، منها الحصول على الاموال بطرق غير مشروعة ، ونهب الثروات وما إليه ، وحجم الفقر ، والكشف عن تناقضات مهمة وكبيرة في حياة الناس ، وبروز الفوارق الطبقية بشكل واضح ومرعب ، ليكون ذلك احد المحفزات التي اطلقت الحراك الجماهيري التي تشهده اليوم العديد من المجتمعات العربية ولاسيما المجتمع اللبناني ، الذي بدوره يأن من التناقضات القائمة وتواتر الظلم الاجتماعي والطبقي ليطلق ذلك حركة حراك فاعلة ومؤثرة تحمل بدون شك العديد من الابعاد ولاسيما على واقع النظام السياسي او الدولة اللبنانية ككل .

الاشكالية: شهدت لبنان خلال هذه الفترة حراك جماهيري متعدد الابعاد ويعكس العديد من التأثيرات على واقع النظام السياسي، فما هو تعريف الحراك وماهي مفاهيمه ودوافعه، وماهي اهم اثاره على الاستقرار السياسي.

الفرضية: توتر العديد من الابعاد التي أطلقت الحراك الشعبي اليوم في لبنان والتي تحمل العديد من الآثار التي ترتبط بأي نظام سياسي وهي اثار تتعاظم لاسيما في إطار النظام السياسي اللبناني الذي يعاني من تشوهات هيكلية عميقة.

المنهجية: افترضت طبيعة الموضوع استخدام العديد من المناهج ولاسيما المنهج التاريخي والتحليلي كما افترضت تقسيم الموضوع الى ثلاث مباحث حيث تناولنا في المبحث الأول: مفهوم الحراك الشعبي والاستقرار السياسي، بينما تناولنا في المبحث الثاني مظاهر الاستقرار السياسي ومؤشرات عدم الاستقرار

السياسي المؤدية الى الحراك الشعبي، على اننا تناولنا في المبحث الثالث: العناصر المكونة والمؤثرة على الحراك الشعبي، ليكون المبحث الرابع والاخير معني ببحث مستقبل الحراك الشعبي في لبنان وتأثيراته على الاستقرار السياسي.

المبحث الأول: مفهوم الحراك الشعبي والاستقرار السياسي

المطلب الاول: مفهوم الحراك لغة واصطلاحا:

إن مفهوم الحراك، بفتح الحاء، اسم مشتق لغويًا من فعل ثلاثي، أصله حرك، أو بالتشديد حرك، ويعني الحركة، والتي تعبر عن كل مظهر عام من مظاهر النشاط، وهي بذلك ضد السكون. وأشارت إحدى الدراسات أن الحراك تقابله أيضًا باللغة الإنجليزية لفظة Mouvement ، كدلالة على الحركة الاحتجاجية والنضال السياسي من أجل تغيير الوضع السائد إلى وضع أكثر استقرارًا، أي حراك سياسي واجتماعي ضمن المكان نفسه، والاستخدام الأكبر لمصطلح الحراك هو في اطار العلوم الاجتماعية حيث يستخدم للإشارة إلى إمكانية تحرك الأفراد أو الجماعات إلى أعلى أو إلى أسفل في الطبقة أو المكانة الاجتماعية، وذلك في هرم التدرج الاجتماعي أو في إطار النسق الاجتماعي، أي الانتقال من وضع اجتماعي إلى آخر داخل البناء الاجتماعي للمجتمع، ويرتبط بهذا الانتقال - في العادة – تغير في مستوى الوظيفة والدخل .

بينما شاع استخدام هذا المفهوم مؤخرا داخل أدبيات العلوم السياسية، وعلم الاجتماع السياسي، للإشارة إلى "عملية يتم فيها التحرك من موقف سياسي إلى أخر"، وغالبًا ما يقترن بتفاعل جماهيري سياسي واجتماعي، ليتبلور على قاعدة إبراز قضية سياسية واجتماعية في المجتمع، والنضال من أجلها، دون اعتبار الرضا السلطة القائمة عن هذا الانتقال أو التحول أو الحراك.

لنصل بالنتيجة ان الحراك الجماهيري هو: هو كافة الفعاليات السياسية التي يشارك فيها أفراد المجتمع، من مسيرات واحتجاجات ومظاهرات وحراك طلابي واعتصامات، ونقاش سياسي وحوارات مفتوحة حول عدد من الموضوعات السياسية، مثل محاربة الفساد، والتعديلات الدستورية ودور الجيش في السياسة في مصر، والانتخابات البرلمانية أو الرئاسية.

المطلب الثاني: مفهوم الاستقرار لغة واصطلاحا

الاستقرار يشير إلى القرار في المكان والمكوث فيه مع السكون والثبات قال تعالى)فأزلهما الشيطان عنها فأخرجهما مما كانا فيه وقلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو ولكم في الأرض مستقر ومتاع إلى حين)

وقد فسر الشوكاني هذه الآية بأنه موضع الاستقرار. ويفسرها ابن كثير مستقر قرار وإعمار وقيل هي القبور مستقر كل إنسان بعد موته ولا ريب بأن القبر محل السكون والثبات فقد جاء في معنى الاستقرار المشتق من كلمة قر يقر قرارا ومنها قررت بالمكان أي مكثت فيه، كما يقال رجل قرير العين وقرت عينة تقر بكسر القاف وفتحها ضد سخنت كما يقال أيضا (قارة مقاره) أي قر معه وسكن ومن هنا نجد بأن مفهوم الاستقرار هو السكون والثبات والبرودة والهدوء ويكون عدم الاستقرار هو التصعيد والسخونة وهو مالا ينسجم مع الاستقرار بما يقابلها من العنف السياسي الملتهب فعدم الاستقرار السياسي لغة يشير إلى عدم الثبات والتغير والتحول .

والاستقرار اصطلاحا

يعرف بأنه عدم قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح وعدم القدرة على إدارة الصراعات القائمة، داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها ويصاحبه استخدام العنف السياسي من جهة، وتناقص شرعيته وكفاءته من جهة أخرى، بمعنى أن عدم الاستقرار السياسي يرتبط بمدى قدرة النظام السياسي على التعامل مع المتناقضات في المجتمع. وإن عدم قدرته على التعامل مع تلك المتناقضات تجعل شرعية النظام السياسي تتناقص، وهنا يصبح تغيير النظام أمرا مقبولا ولازما لتحقيق امال الجماهير اولا" ولتأمين وجود النظام ثانيا.

المبحث الثاني: مظاهر الاستقرار السياسي ومؤشرات عدم الاستقرار السياسي المؤدية الى الحراك الشعبي

لا تتحقق الديمقراطية والسيادة لدولة ما، مالم تكن دولة قانون قائمة على علاقة منسجمة في ما بين الحاكم والمحكوم بطريقة متوازنة ، وتخضع لدستور يعمل على حماية المصالح العامة ، ويحترم ويضمن الحقوق العامة والحريات، هذا على الرغم أن بعض السياسيين يتعامل مع القضايا السياسية

بطريقة توحي بأن هناك طلاقاً بائناً ما بين الدستور والسياسة ، ولكن كيف نوفق بين الحراك الشعبي الذي أجبر العديد من الحكام على التنازل عن الحكم أو أطاحهم أو زلزل عروشهم أو مس بمكتسبات بعضهم على أقل تقدير، والإجراءات الدستورية في تعديل وتغيير الدساتير ؟

هذا ما شهدناه في مصر وتونس وسوريا واليمن والسودان والجزائر تحركت الشعوب مستخدمة مصطلح "الشعب يريد إسقاط النظام"، وتظهر بساطة هذا الشعار كم كان الوضع السياسي في العالم العربي صعباً ومعقداً، وكم كانت سيطرة الحكام والقادة والزعماء هشة إلى حد فرار بعضهم وتنازل البعض واستعانة البعض بالأجنبي لقمع شعبه، وتمسك بعضهم بالكرسي باستماته حتى ولو كان ثمن ذلك الآلاف من الجثث.

المطلب الاول: مظاهر الاستقرار السياسي:

أولاً: مظاهر ذات أبعاد سياسية:

تتمثل مظاهر الاستقرار السياسي ذات البعد السياسي في مدى الاستقرار في النظام من خلال بنيته السياسية المتكاملة من نخب حاكمة ومؤسسات سياسية وسلوك سياسي بالتالي:

أ - يتمثل الاستقرار في النخب الحاكمة في غياب التغييرات السريعة للنخب وتبديل شاغلي الوظائف العليا وبروز التغيير المنظم والمنضبط بالقواعد الدستورية والقانونية، كما يشمل الاستقرار على مستوى النخب أن يكون بقاؤها في السلطة باختيار شعبي عبر صناديق الاقتراع من خلال انتخابات حرة ونزيهة وشفافة، يتخلل هذه وجود عامل الرضا الشعبي ، وإلا أصبح وجود هذه النخب قائما على الاستبداد والقمع، ويتضح من خلال هذا بأن بقاء النخبة الحاكمة وقتا طويل في السلطة لا يعبر عن استقرار سياسي ما لم يقترن هذا البقاء بعامل الرضا والتزام بالمؤسسات الدستورية والقانونية.

ب استقرار المؤسسات الدستورية والسياسية سواء اكانت تشريعية، أو تنفيذية، أو أحزابا سياسية، أو منظمات مجتمع مدني، ومنظمات جماهيرية، ولا يقصد هنا بطول بقائها في السلطة، وإنما بما تتمتع به من استقرار تشريعي، وتغييرات ثابتة وفقا للقواعد الدستورية والقانونية.

ج - استقرار السلوك السياسي في احترامه للدستور والقانون، وعدم ممارسته للسلوك السياسي المنحرف عن الطبيعة بمضمونها الأخلاقي، الجنوح لانتزاع المطالب، والحقوق من الآخرين بالقوة والإكراه، وإجباره على التنازل عنها، أو الاعتراف بها بوسائط يتكبد خسائر من جراء استعمالها، سواء أكان عنفها ماديا أو معنويا وأن تكون شرعية السلوك السياسي نابعة من البعد العام ومعبر عن الإرادة العامة، ومتوافق مع روح القانون ومبادئه لا من الغرائز والأهواء كما يجب أن تكون متفقة مع القيم المكونة لهوية المجتمع.

ثانيا: مظاهر ذات أبعاد اجتماعية

يأتي في مقدمة مظاهر الاستقرار السياسي ذات الأبعاد الاجتماعية، مدى ما يتمتع به النظام من وحدة وطنية قائمة على العلاقات التفاعلية المتبادلة بين مكونات المجتمع المختلفة بشكل متساو، وليس بالضرورة إلغاء للمكونات الفرعية للنظام مثل المذهبية والعشائرية السلالية ، وإنما فيما تمنحه من عدالة سياسية للفئات المختلفة تذوب من خلالها جميع الهويات والانتماءات والولاءات وتتوحد الأهداف، والاشتراك العمومي فيها بما يسقط الغبن الطبقي للناس، دون أن يسقط حق الانتماء للنظم الفرعية في النظام السياسي للدولة لصعوبة أو استحالة ذلك ومعنى هذا هو ما يمنحه النظام من نظرة متساوية للناس في علاقاتهم السياسية وتطلعاتهم السلطوية، والمتمثلة في :

أ - التعايش السلمي بين الفئات والشرائح الاجتماعية المكونة للمجتمع، وقبولها بالآخر وتقبلها له كواقع سياسي في إطار النسيج المجتمعي العام، وبما يؤدي إلى أن يكون النسق السياسي في مجمله متناسبا مع المجتمع، ولتحقيق ذلك الاستقرار السياسي يتطلب ما يلي

١- الاعتماد على الإجماع حول الأهداف.

٢- القبول بمبدأ عدم المساواة في التقاليد، والأعراف والعادات.

٣- محافظة النظام على قيم المجتمع.

٤- انتشار وتوسع مؤسسات المجتمع المدني، ومدى حريتها واستقلالها من جهة وتكاملها مع السلطات الرسمية من جهة ثانية، فلا يعني قيام منظمات مجتمع مدني أن تكون في حالة تصادمية مع السلطات وإلا أصبحت عاملا من عوامل عدم الاستقرار السياسي، وخاصة عندما تكون هذه المنظمات في حالة تكافؤ من السلطات كالأحزاب السياسية في درجة القوة الاضطرارية ، لذا فان تعدد وتنوع المكونات الاجتماعية ، والتي يسود العلاقة فيما بينها روح التكامل لا روح التصارع والتصادم، يقابلها تصرفات وسياسيات عقلانية من قبل السلطة، يدعم الاستقرار السياسي وهذا يتوافق مع الرأي القائل بأن توزيع المواطنين بولاء على عدد كبير من المنظمات، يرتبط كل منها بجانب محدد من الوجود الاجتماعي يقلل من احتمالات الصراع الاجتماعي الموسع لأن المطالب تنحصر في مطالب جزئية لكل فئة لا تتطلب تغيير البنيان الاجتماعي برمته .

٥- اتساع قاعدة المشاركة السياسية ومشاركة جميع الفئات والشرائح الاجتماعية ضمن العملية السياسية، وتمثيلها سياسيا بطريقة متوازنة معبرة عن وزن كل فئة بشكل حقيقي في المؤسسات السياسية والمؤسسات العامة، بحيث تتفاعل مع القرارات المتعلقة بالمؤسسات والنشاطات العامة برضا وقناعة.

ثالثاً: مظاهر ذات أبعاد اقتصادية

تتمثل الأبعاد الاقتصادية للاستقرار السياسي في عملية التطوير المجتمعي بشكل كلي ومتكامل تشمل جميع الفئات والمكونات المجتمعية وبكفاءة وتوزيع عادل والذي يؤدي إلى ما يلي:

١- عدالة توزيع الثروة والموارد والخدمات، والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة بما يجنب حدوث فجوه بين الموارد والاستخدامات التي غالبا ما تمثل معضلة اقتصادية وسياسية تؤدي إلى التنازع حولها.

٢- ارتفاع معدل الدخل الفردي وانخفاض درجة التفاوت في توزيع الدخول على مستوى الأفراد وعلى مستوى الطبقات والفئات في المجتمع ، لأن إشباع الحاجات والرغبات الأساسية يوفر عامل الرضا والذي يدعم الاستقرار السياسي ، ولهذا فإن المجتمعات الغنية تميل إلى الاستقرار السياسي أكثر ، من المجتمعات الفقيرة والتي تكون فيها الموارد غير قادرة على تلبية الضروريات ، وخاصة إذا صاحب شح الموارد خلل في توزيع الثروة ، واستئثار طبقة أو شريحة معينة بها مما يؤدي إلى حالة صراعية وعدم استقرار سياسي، وحتى في المجتمعات الغنية فإن عدالة التوزيع للثروة أمر مطلوب حتى ولو كانت ملبية للاحتياجات الأساسية كون الخلل في التوزيع، يثير عوامل ومسببات الصراع ، ويتلاشى عندئذ "عامل الرضا.

٣- المساواة في المشاركة الاقتصادية وتشمل المساواة في المشاركة الاقتصادية: المساواة القانونية في مجال الاستثمار والحصول على السلع والخدمات، وكذا المساواة في الغرامات وجباية الضرائب وتشمل أيضا المساواة في قرص التعليم والوعي الثقافي وامتلاك أجهزه الاتصال ووسائل التثقيف واتساع قاعدة النشاط التجاري، والثقافي، كما تشمل التناسب المطرد بين التنمية الحضرية والريفية ونسبة السكان إلى كل منهما.

المطلب الثاني: مؤشرات عدم الاستقرار السياسي

إن دراسة مؤشرات الاستقرار السياسي هي كغيرها من الدراسات الاجتماعية والإنسانية ذات صعوبة كبيرة في تحديد مقياس موحد وجامع، إلا إن معظم الدراسات تكاد تجمع على أن مؤشرات عدم الاستقرار السياسي تتمثل في وجود صراع سياسي على السلطة بين طرفي العملية السياسية السلطة والمعارضة(حيث تسعى الأولى للبقاء والمحافظة على وجودها في السلطة لأكبر فترة زمنية ممكنة، بينما تسعى الثانية لإزالة السلطة والإحلال محلها وهذا ما يعني أن مؤشرات عدم الاستقرار السياسي هي وجود صراع بين السلطة والمعارضة يستخدم من خلاله العنف بشقية الرسمي عنف السلطة وغير الرسمي (العنف الشعبي).

أولا: العنف الرسمي:

يمارس هذه النوع من العنف من قبل السلطة الحاكمة القائمة من خلال أجهزه ومؤسسات الدولة كالجيش - الشرطة - الاستخبارات - والقوانين الاستثنائية الخ(والتي يطلق عليها البعض بوسائل القهر حيث يسند إليها ممارسة العنف الرسمي بهدف ضمان استمرار النظام ، والحفاظ على الوضع الراهن، وتقليص حجم المعارضة والقوى المناوئة للنظام ، وهذا الحق في استخدام العنف من قبل الجهات الرسمية في الدولة يعتبره البعض نتاج مفهوم السلطة التي تعني في الفكر الأنجلو أمريكي شكل من أشكال القوة المرتبطة بوضع شرعي قوة رسمية(، أما في الفكر الماركسي فهي الأداة التي تسيطر من خلالها طبقة مستخدمة لقهر الطبقات الأخرى .

اما مفهوم السلطة عند ابن خلدون والتي يعرفها بالخلافة وهي حمل الكافة على مقتضى النظر في مصالحهم الأخروية والدنيوية ، وربط ابن خلدون بين السلطة والعصبية كونها ضرورية لإقامة السلطة ويمكن الاعتماد عليها لفرض دعوة جديدة أو الدفاع عن جماعة أو تدعيم نفوذ الدين، وتكون فعالية العصبية في أوضح صورتها عندما تقترب من مركز الجماعة والرئاسة وعنده لا تتم إلا بالقوة، ومن ثم لا غنى عن العصبية للحصول على السلطة والاحتفاظ بها، وهنا يرى ابن خلدون بأنه لابد من استخدام القوة العنف الرسمي لحماية الخلافة أو النظام السياسي، كما يرى ابن خلدون بأن النظام السياسي ينهار بانهيار العصبية والتي يستمد منها القوة والبقاء نتيجة الإفراط في استخدام القوة والقمع والذي يعني العنف الرسمي. وبما أن العنف الرسمي يمثل مؤشرا من مؤشرات الاستقرار السياسي، فإن العديد من الدراسات تتفق على أن مؤشرات العنف الرسمي تتمثل في ممارسة النظام السياسي لما يأتي: الاعتقالات، الحكم بالسجن مع الأشغال الشاقة، استخدام القوة لفض المظاهرات والاعتصامات، الأحكام بالإعدام ذات الأبعاد السياسية، استخدام القوة لفض المظاهرات والشغب استخدام وحدات الجيش، إعلان حالة الطوارئ، انتهاك قواعد وأحكام الدستور والقانون.

ثانيا: العنف الشعبي:

ويشمل العديد من المظاهر: المظاهرات، أحداث الشغب التمردات الاضطرابات، الاغتيالات السياسية أو محاولة الاغتيالات الانقلابات أو محاولة الانقلابات، حرب العصابات.

وتعد تلك المؤشرات من المؤشرات الهامة لقياس حالة الاستقرار، إلا أنها أهملت بعض المؤشرات مثل الاعتصامات من الجانب الرسمي، وسحب الجنسية، ومصادرة الرأي واغلاق وسائل الإعلام ومطاردة الإعلاميين، كما أهملت الصراعات الاجتماعية والتي لا تكون السلطة طرفا فيها، كما أهملت الأبعاد الخارجية المتعلقة بالنزاعات والحروب الخارجية سواء كانت من صناعة النظام السياسي لتصدير أزماته أو كانت الحرب مفروضة عليه.

علما ان كل تلك المؤشرات تقود الى نتيجتين رئيسيتين تعتبران مؤشرين رئيسيين لعدم الاستقرار السياسي، هما التغييرات الوزارية المتتالية والسريعة الناتجة عن الأزمات السياسية، والمؤشر الثاني سقوط النظام السياسي برمته بسبب الانقلابات العسكرية.

المبحث الثالث: العناصر المكونة والمؤثرة على الحراك الشعبي

ان الحراك اللبناني قد يمكن نظمه بالمجمل وبطريقة ما في سياق الثورات العربية" التي شهدتها المنطقة منذ عام 2011 وتسعى لتغيير الانظمة، وأن طبيعة النظام اللبناني تقوم على الطائفية، فإن هذا المبحث يسعى للتعرف على الحراك وفهم كيفية تكونه متجاوزا الطوائف ومن ثم العناصر المؤدية او اسباب الحراك اللبناني، وفق الفقرات المبينة ادناه:

المطلب الأول: العناصر المكونة للحراك الشعبي:

هناك تداخل وعلاقة جدلية بين مكونات الحراك والطريقة التي يعمل بها، وهي التي مكنته من عبور الحدود الطائفية والتحدث بلغة واحدة يفهمها عموم اللبنانيين، وبالشكل الذي يفرض بيان اهم القوى التي تقود هذا الحراك والتي من اهمها:

مجموعة طلعت ريحتكم " تعتبر المجموعة الأكبر من حيث التغطية الإعلامية والإمكانات المادية والتنظيمية، وهي برهنت عن قدرات تجييشها وتنظيمية حقيقية خلال الاعتصامات التي دعت إليها في وسط بيروت، المجموعة تتمتع بوجود قوي على وسائل التواصل الاجتماعي، ما يمكنها من الوصول إلى شرائح كبيرة من الطبقة الوسطى التي تشكل المصدر الأساسي للتعبئة في طلعت ريحتكم". انعكس هذا التكوين الطبقي على أداء المجموعة الدعائي، من خلال حصرها بمطالب تقنية متعلقة بإدارة النفايات والدعوات إلى عدم تسيس الحراك"، كما انعكس على منهجها التنظيمي، فمجموعة طلعت ريحتكم " تفرض منصات على المعتصمين يخطب منها أشخاص مختارين سابقاً من قبل المجموعة عبر مكبرات الصوت، تتخلل هذه الخطابات أغان وطنية وفولكلورية تحولا الاعتصام إلى نوع من احتفال محدود في الزمان والمكان والوتيرة. كما لا يخفي عناصر انضباط المجموعة عدائهم تجاه ابناء الطبقات الشعبية الذين ينضمون إلى المظاهرات حاملين مطالب وشعارات أكثر راديكالية، هنا يأتي دور اليسار الثوري من خلال مجموعة الشعب يريد، التي تتضمن الرفيقات والرفاق في المنتدى الاشتراكي" ومنظمات طلابية يسارية ونسوية بالإضافة إلى نشطاء مستقلين، الشعب يريد" تنضم إلى هذه المظاهرات حاملين شعارات مثل كل السلطة والثروة للشعب"، بهدف تحويلها إلى مساحة للتعبير عن غضب الشارع تجاه الطبقة الحاكمة وأجهزتها القمعية

وقد تمكنت في التاسع من أيلول، رغم المعارضة ومحاولات التخويف من قبل عناصر انضباط "طلعت ريحتكم"، من تحويل الاعتصام إلى مسيرة حاشدة في شوارع وسط بيروت، حيث اجتمع فيها شباب الطبقات الشعبية المهمشة بالنشطاء الثوريين حول هتافات ثورية تدعو إلى إسقاط النظام.

وعلى هامش الاعتصامات التي تدعو إليها طلعت ريحتكم"، تقام تحركات شعبية شبه يومية في بيروت، اعتراضاً على استيلاء شركات خاصة على الأملاك العامة وتحويلها إلى مساحات مغلقة للأغنياء فقط، أو اعتراضاً على انقطاع التيار الكهربائي عن المناطق الشعبية، أو من أجل تحرير المتظاهرين الموقوفين عشوائياً من قبل أجهزة السلطة.. إلخ، وفي هذه التحركات ذو الطابع الطبقي الشعبي، تلعب مجموعات بدنا نحاسب التي تضم منظمات شبابية لليسار التقليدي والشعب يريد " ومجموعات أخرى الدور الأساسي. كما يشارك أهالي سائر المناطق اللبنانية في الحراك، من خلال مجموعات شعبية مثل "عكار منا مزبلة"، التي شكلت رفضاً لطرح السلطة بقيام مطمر نفايات في عكار، إحدى المناطق الأفقر والأكثر تهميشاً من قبل السلطة في لبنان، ومجموعة انتفاضة طرابلس الشعبية"، و "برج حمود منا مزبلة"، ومجموعات أخرى تنظم تحركات محلية نامية، بالإضافة إلى مشاركتها في تحركات بيروت. مصادر؟ أما السلطة فتحارب الحراك على عدة جبهات، أجهزتها القمعية تتعدّى على المتظاهرين والمتظاهرات بطريقة همجية، مخلفة مئات الجرحى منذ بداية الحراك، وتقوم باعتقالات تعسفية في محاولات فاشلة لإرهاب المشاركين في الحراك.

كما اتهم وزير الداخلية نهاد المشنوق الحراك بتلقي التمويل من دولة عربية صغيرة"، والمتظاهرين والمتظاهرات التمتع بالتعرض للضرب على يد القوى الأمنية. كما حاول بعض أحزاب السلطة الاستيلاء على الحراك من أجل تحويله منبراً لها في صراعاتها الداخلية مع باقي أطراف السلطة، في هذا الإطار، شهدت الساحة قبل عدة اسابيع تطورات نوعية في الحراك وفي تعاطي السلطة معه حيث نشرت جريدة السفير" افتتاحية نهار ١٦ أيلول نقلت فيها اتهامات بعض الأجهزة الأمنية تنظيم "داعش" بخرق الحراك، في محاولات سخيفة للنيل من مصداقية التحركات الشعبية. وفي اليوم عينه وعلى مرأى قوى الأمن التي لم تحرك ساكناً، تم التعدي بالضرب على المضربين عن الطعام الذين نصبوا خيمهم أمام وزارة البيئة، من قبل مجموعات بلطجية من مناصري رئيس مجلس النواب نبيه بري. وتعد هذه المرة الأولى التي تتدخل فيها إحدى ميليشيات أحزاب السلطة مباشرة وبطريقة معلنة للنيل من الحراك، كما تم التعدي بالضرب وتوقيف عدد من النشطاء والناشطات، ومن بينهن الرفيقة نضال أيوب، من قبل قوى مكافحة الشغب خلال تظاهرة في وسط بيروت نظمت تزامناً مع جلسة حوار أحزاب السلطة والملفت هو أن الاعتقالات تركزت يومها على النشطاء والناشطات المعروفين بدورهم القيادي في الحراك.

كما نظمت على الفور اعتصامات أمام مراكز الشرطة حيث تم حجز الموقوفين، وسرعان ما أطلق سراحهم تحت ضغط الشارع، من جهة أخرى اتهم رئيس جمعية تجار بيروت نقولا الشماس بعض الماركسيين والشيوعيين" بخرق الحراك، وأوعز أن الحرب الطبقية مرفوضة في لبنان" وهو وأمثاله لن يسمحوا أن يتحوّل وسط بيروت التجاري إلى أبو رخصه " - أي سوق شعبية، وسيبقى حكراً على الأثرياء!

رد الحراك على هذه التطورات ببيان مشترك لكل المجموعات تضمن مطالب تصعيدية مثل إقالة وزيري البيئة والداخلية، والإفراج عن جميع معتقلي الحراك، وإعلان حالة طوارئ بيئية وإجراء انتخابات نيابية مبكرة، كما الدعوة إلى مسيرة نهار الأحد 20 أيلول تنطلق من برج حمود منطقة شعبية في ضواحي بيروت إلى ساحة النجمة، مقر مجلس النواب في وسط بيروت. هذا التصعيد في المطالب وفي طبيعة المظاهرة الآتية مسيرة تنطلق من مناطق شعبية، بدلاً من اعتصام في وسط بيروت كما وصفناه أعلاه يدل ضمنياً على خسارة مجموعة طلعت ريحتكم" للدور القيادي الاساسي للحراك.

كل هذه التطورات تدل على الاتجاه إلى المزيد من التصعيد من قبل الحراك في مواجهة السلطة، فالذي بدأ بالتركيز على مطالب متعلقة بعجز الحكومة عن حل أزمة تراكم النفايات في العاصمة بيروت وسائر المناطق اللبنانية، سرعان ما خلق مساحة تعبير شعبية بديلة بمنأى عن احتكار أحزاب السلطة الطائفية للمجال العام.

المطلب الثاني: العناصر المؤثرة على الحراك الشعبي:

تعد الرسوم التي اقترحتها الحكومة اللبنانية على الخدمة الصوتية لتطبيق واتساب" للهواتف الذكية المحرك السببي لهذه التظاهرات، أو القطرة التي أفاضت كأس الاحتقان الشعبي. فقوة ردة فعل الجمهور اللبناني، وسعة انتشار الاحتجاجات، التي أربكت الطبقة السياسية، تشيران إلى ذلك الكم الكبير من المشاكل البنيوية السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتراكمة التي أدت في نهاية المطاف إلى دفع اللبنانيين إلى تجاوز انقساماتهم الداخلية والطائفية، ورواسب الحرب الأهلية، والخروج إلى الشارع على امتداد لبنان، للمطالبة بإسقاط الطبقة السياسية الحاكمة. ويمكن تحديد أربعة عوامل رئيسة مهدت لهذه الاحتجاجات:

١ - سقوط نظام "الطائف"

نتج النظام السياسي اللبناني القائم عن تسويات إقليمية ودولية كان هدفها الرئيس إنهاء الحرب الأهلية التي امتدت خمسة عشر عامًا، أي إن هذا النظام لم يكن نتاج تسويات داخلية، أو اتفاق اللبنانيين عليه، بل كان مفروضا عليهم من الخارج عبر وصاية النظام السوري، وبرعاية أميركية - سعودية عبر عنها في اتفاق الطائف. ولقد مثل اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري في شباط /

فبراير 2005، ضربة كبيرة لهذا النظام. حيث ادى ذلك الى نهاية نظام الوصاية السورية المباشرة، واستبدالها بانقسام سياسي بين تحالف ٨ آذار" المدعوم من طهران ودمشق وتحالف ١٤ آذار " المدعوم من واشنطن والرياض، قبل أن يحسم "حزب الله" هذه المواجهة السياسية عسكريًا في "اجتياح" بيروت في 1 أيار / مايو 2008.

أما الضربة الثانية التي تلقاها هذا النظام وأدت إلى ترنّحه فقد تمثلت بالثورة التي اندلعت في سورية عام 2011 وكان لها تداعيات كبيرة على لبنان، بحيث انقسم اللبنانيون بين مؤيد للنظام ومؤيد للمعارضة خاصة مع تدخل حزب الله مباشرة في الصراع السوري.

نتيجة لذلك، دخل لبنان حالة من التوتر السياسي والأمني استمرت في الفترة 2013-2011، قبل أن تتدخل القوى الخارجية لتفرض الاستقرار فيه خوفا من أي تداعيات سلبية على دور لبنان الذي يستضيف عددًا كبيرًا من اللاجئين السوريين، وقوات دولية في جنوبه، فضلا عن الحاجة إلى إدارة النزاع البحري وحله بين لبنان وإسرائيل حول استغلال حقول الغاز المكتشف حديثًا حينها في شرق المتوسط.

تبلورت هذه المظلة الدولية عام 2014 برعاية أميركية - سعودية - إيرانية أسفرت عن إسناد رئاسة الحكومة إلى شخصية محايدة نسبيًا هي تمام سلام. وفي عام 2016 تجددت التسوية بتوافق أميركي إيراني لم ترض عنه السعودية، وأدى إلى إنهاء الفراغ الرئاسي في لبنان وانتخاب الجنرال ميشال عون للرئاسة مقابل تولي سعد الحريري رئاسة الحكومة. لكن انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي الإيراني وإعادة فرض العقوبات عليها واستهداف حليفها حزب الله، والتصعيد السعودي ضد إيران في اليمن، وغيرها، في بداية مرحلة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، كل ذلك وضع ضغوطا كبيرة على لبنان، وانعكس على النظام السياسي والاقتصادي، على نحو أدى إلى تفجر الاحتجاجات.

٢ أفول الثنائية السنية - الشيعية.

حولت المظلة الدولية التي نشأت منذ عام 2014 المواجهة بين الثنائية السنية – الشيعية إلى ائتلاف بينهما، وربما تحالف مبطن، وذلك بعد أن فقد سعد الحريري كل مقومات المواجهة مع حزب الله. ومنذ وصول الملك سلمان بن عبد العزيز إلى الحكم في السعودية، وخصوصًا مع تولي ابنه محمد ولاية العهد، انسحبت السعودية ماليًا وسياسيًا من لبنان، على وقع تراجع نفوذها الإقليمي.

فوق ذلك، قطعت السعودية كل مصادر التمويل عن سعد الحريري وجمدت استثماراته، ووصل الأمر حد احتجازه في تشرين الثاني / نوفمبر 2017 وإجباره على تقديم استقالته من رئاسة الحكومة. كل ذلك أدى إلى إضعافه، الأمر الذي بدا واضحًا في نتائج الانتخابات البرلمانية العام الماضي، حين خسر الحريري أغلبيته البرلمانية، وفاز تحالف خصومه من حزب الله والتيار الوطني بأغلبية المقاعد في

مجلس النواب. واهتزت مواقع الحريري أكثر على وقع فضائح طاولته وجاءت في وقت كان المئات من موظفي الشركات والمؤسسات التي يمتلكها ينتظرون رواتبهم غير المدفوعة منذ سنين وبناء عليه لم يكن مفاجئًا أن تكون المناطق التقليدية التي كان ولاؤها تاريخيًا لآل الحريري أول من خرج للتظاهر مطالبة بإسقاط الحكومة التي يرأسها. فلا نجح الحريري في الحفاظ على مواقع السنّة في الحكم، بل أضعف منصب رئيس الحكومة الذي تحوّل إلى أقلية معارضة داخل حكومته، ولا نجح في تقديم الخدمات ولا استقال، وترك حزب الله وعون يتحملان المسؤولية بدلا من أن يشكل واجهة لهما.

بالمثل، تعرضت مكانة أمين عام حزب الله، حسن نصر الله، إلى نكسات عديدة منذ أن قرر الحزب القبض على السلطة في لبنان عام 2005 في محاولة لملء فراغ انسحاب النظام السوري. لكن التداعيات الأكبر على مكانة الحزب بدأت منذ أن قرر التدخل عسكريًا في الحرب السورية، وهو الأمر الذي تسبب في أضرار فادحة على قاعدة الحزب الشعبية ليس على المستوى المالي فقط، بل نتيجة عودة جثث مقاتلي حزب الله من سورية دون تفسير مقنع عن أسباب تضحياتهم، وفي بعض الأحيان كان يتم تسليم الجثث من دون جنازة. ومنذ الحرب الإسرائيلية على لبنان في تموز / يوليو 2006 يعيش أمين عام حزب الله بعيدًا عن أعين الناس ويخاطب جمهوره عبر شاشات كبيرة، على نحو جعل تفاعله مع القاعدة الشعبية محدودًا. أكثر من ذلك، أدت الضغوط التي تتعرض لها إيران، وانغماسها في العديد من مشاكل الإقليم من سورية إلى العراق واليمن، إلى تكريس موارد وجهود أقل لحلفائها في لبنان. كما أنّ انشغال زعيم حزب الله بمناسبة وبغير مناسبة في الدفاع عن سياسات إيران، في وقت تعاني فيه قاعدته الشعبية، أثر أيضًا في شعبيته. وفي الفترة الأخيرة، بات الحزب يطلب تبرعات مالية من مناصريه بدلا من أن يستمر في تقديم خدماته الاجتماعية المجانية التي طبعت عمله في العقود الأخيرة.

لقد خدمت المواجهة السياسية بين الحريري ونصر الله منذ عام 2005 الطرفين لجهة أنها ساعدتهما في تحشيد المناصرين عبر شدّ العصب الطائفي، كل في طائفته، وضمان الدعم الإقليمي ضمن أجندة خارجية معينة. لكن مع انتهاء هذه المواجهة عام 2014 ثم دخولهما في ائتلاف حكومي منذ عام 2016، تبين لجمهور الطرفين عقم المعارك السياسية التي عطلت البلد سنوات من دون تقديم أي حلول لتسهيل حياة المواطنين أو تحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية.

٣- أزمات نظام المحاصصة الطائفية.

تمثل أحد أهم عناوين احتجاجات لبنان في تعرية الفشل البنيوي لنظام المحاصصة الطائفية باعتباره نظاما رجعيا يتم فيه اقتسام السلطة والثروات والاستئثار بها وفق معايير لا تعتمد الكفاءة والأهلية من بينها. ومنذ عام 2005 يعيش لبنان حالة من الشلل السياسي المستمر نتيجة هذا الصراع على اقتسام

الموارد والسلطة، مما حال دون إقرار أي إصلاحات مهمة. وأغلقت الاضطرابات الإقليمية الباب أيضًا أمام مبادلات لبنان التجارية مع سورية والعراق والأردن وبلدان الخليج، ما أدى إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في البلاد وانكشاف المشاكل البنيوية في الاقتصاد اللبناني وسياساته المالية.

ويتجاوز الدين العام في لبنان حاليًا حاجز ٨٥ مليار دولار، أي ما يمثل ١٥٠ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، ومعظم هذا الدين مستحق للمصارف اللبنانية التي لديها نفوذ واسع النطاق على الطبقة السياسية. ولما كانت الحكومة تعكس ميزان القوى في مجلس النواب، أصبح من المستحيل مساءلتها أو محاسبتها، في حين يخضع القضاء السطوة الطبقة السياسية الحاكمة ولا يمكنه المساعدة في تصحيح المسار ومقاضاة عمليات الفساد داخل أجهزة الدولة وخارجها. وما يزيد الوضع سوءًا هو عجز الحكومة عن توفير الخدمات الرئيسة، مثل الكهرباء والمياه النظيفة ومنع التلوث ووسائل النقل العام وجمع القمامة وفرزها، وغيرها من المطالب التي عجز نظام المحاصصة الطائفية عن توفيرها، ما يفسر هذا الخطاب العابر للطوائف بين المتظاهرين.

٤- غياب العدالة في توزيع الثروات يعد التفاوت الطبقي أحد أبرز أسباب الانتفاضة اللبنانية، وقد عبرت التظاهرات عن ذلك بوضوح، ولا سيما تلك التي خرجت خاصة في الأطراف شمالا وجنوبًا وفي سهل البقاع. ولم يكن يوما التفاوت الطبقي بين أقلية تُحكم سيطرتها على الثروات وأغلبية تعيش على هامش خط الفقر واضحًا في لبنان كما هو اليوم. وفي دراسة لمنظمة أوكسفام صدرت مطلع العام الجاري تبين أن ٧ أثرياء لبنانيين يملكون ثروة شخصية إجمالية تبلغ ١٣,٣ مليار دولار، أي عشرة أضعاف ما يملكه نصف الشعب اللبناني.

كما يملك ١ في المئة من اللبنانيين ثروة تزيد عما يملكه 58 في المئة من اللبنانيين. الدعوة إلى تحقيق حد أدنى من العدالة الاجتماعية كانت الخطاب الجامع للمتظاهرين في شرحهم مكامن الفساد في النظام اللبناني. وتمثلت رسالة المتظاهرين الرئيسة في رفض فرض ضرائب جديدة لسد عجز الخزينة اللبنانية، في حين تزداد ثروات الطبقة الحاكمة، وقد برز ذلك في رفع شعار "استعادة الأموال المنهوبة".

إضافة إلى ذلك، برز دور المعضلة التي بات يواجهها القطاع العام، الذي تجاوز حجمه قدرة الدولة على تمويله بسبب التوظيف الفائض عن الحاجة على أساس المحاصصة الطائفية، ما جعله عبئًا على الاقتصاد، مع فاعلية إنتاجية منخفضة بسبب ضعف الكفاءة وقلة الأجور التي تشجع على الفساد والرشوة. وسيبقى القطاع العام على الأرجح يعاني هذه المشاكل لعدم القدرة على اتخاذ قرار بإجراء إصلاحات بنيوية فيه بسبب خوف الطبقة السياسية الحاكمة من خسارة النظام الرجعي الذي حوّل الدولة إلى غنيمة يقتسمها قادة الطوائف عبر ممثليهم في الوزارات، ليقوموا بدورهم بتوزيع الربع)بما

فيه الوظائف (على طوائفهم بما يكرس زعامتها التقليدية، لا سيما في ظل غياب وظائف بديلة وتراجع الدعم المالي الإقليمي الذي موّل الحياة السياسية في لبنان عقودًا، مع تراجع أهميته حتى بوصفه ساحة صراع. زيادة المصادر معدل الفقر الجوع المرض الميزانية اللبنانية، عدد الاغنياء والفقراء حجم المساعدات للبنان.

٥ ـ الوضع الاقتصادي.

منذ عام ١٩٩٧، حافظت الحكومات المتعاقبة على سعر صرف ثابت بين الليرة اللبنانية والدولار الأمريكي. ساءت التوقعات بشأن الاقتصاد اللبناني خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وبحلول عام 2019، وصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى أدنى مستوياته منذ عام 2008 ووصلت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى أعلى مستوياتها منذ عام 2008 عند 151%. ٤ ونتيجة لذلك، خفضت وكالات التصنيف الائتماني الدولية تصنيف السندات الحكومية. أدى الجمع بين الانكماش الاقتصادي في الدولة المعتمدة على الاستيراد مع استمرار ربط عملتها بالدولار إلى زيادة عجز ميزانية الحكومة والاعتماد على استخدام احتياطي النقد الأجنبي من البنك المركزي للدولة للحفاظ على ربط العملة. أثر النقص اللاحق في الدولار في أواخر عام 2019 على الاقتصاد، حيث أصبحت شركات الاستيراد والمواطنين غير قادرين على الحصول على الدولار بالسعر الرسمي وظهرت سوق سوداء. استجابت الحكومة الائتلافية بقيادة سعد الدين الحريري ببرنامج تقشف لزيادة الضرائب العامة وخفض الإنفاق، بهدف تقليص العجز الحكومي مع الحفاظ على الارتباط بالدولار الأمريكي. كان تخفيض العجز الوطني شرطاً لحزمة قروض بقيمة ١٠,٢ مليار دولار و٨٦٠ مليون دولار من المنح المتفق عليه في 2018 مع البنك الدولي والبنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية والمملكة العربية السعودية.

في الأول من أكتوبر، أعلن مصرف لبنان عن استراتيجية اقتصادية وعدت بتوفير الدولارات لجميع تلك الشركات العاملة في مجال استيراد القمح والبنزين والأدوية، حتى تتمكن من مواصلة استيرادها. وقد اعتبر المحللون الاقتصاديون هذا حلاً قصير المدى.

في جلسة مجلس الوزراء التي عقدت في ١٧ أكتوبر، اقترحت الحكومة استراتيجيات لزيادة إيرادات الدولة لعام 2020. كان هناك ٣٦ بنداً يجب مناقشتها، بما في ذلك زيادة ضريبة القيمة المضافة (VAT) على الكماليات إلى 15%، وزيادتها تدريجياً إلى 15% على باقي الأصناف الخاضعة للضريبة، على أن يُطبق نصف هذه الزيادة في عام 2021 ونصفها الآخر في عام 2022 بالإضافة إلى ذلك، ذكرت وسائل الإعلام أن هناك خططاً بتكلفة ٢٠.٠ سنتاً أمريكياً على مكالمات الصوت عبر الإنترنت (VoIP)، مثل تلك التي يتم إجراؤها على فيس تايم وفيسبوك وواتساب. وكان من المقرر

عقد الجلسة الأخيرة لمشروع الموازنة في ١٩ أكتوبر، لكنها ألغيت بموافقة رئيس الوزراء سعد الحريري والرئيس ميشال عون.

المبحث الرابع: مستقبل الحراك الشعبي في لبنان وتأثيراته على الاستقرار السياسي

ما يميز الحراك اللبناني الحالي هو تنوعه وسلميته، وهو ما يشير إلى قدرته على الاستمرار، لكن قدرته على التأثير مرهونة بقدرته على تنظيم نفسه وتصديره لقيادات أو على أقل تقدير متحدثين باسمه - ليتمكن من تحريك المياه الراكدة لتحقيق أهدافه السياسية والاقتصادية. وفي إطار الحراك الموجود ومدى قدرته على تحقيق اهدافه المطلوبة، وعلى ذلك نتساءل عن مدى قدرة الحراك على تحقيق اهدافه ولعل من اهم السيناريوهات المتوقعة وأثرها على الاستقرار السياسي.

المطلب الأول: السيناريو الأول: نجاح الحراك في تحقيق أهدافه جزئياً

يفترض هذا السيناريو قدرة الحراك اللبناني على تحريك المياه الراكدة في الجانب السياسي، وهو ما قد يفضي إلى تشكيل حكومة جديدة لا تقوم على المحاصصة الطائفية وإنما على الكفاءات التي قد تسهم في تنفيذ إجراءات تعمل على إخراج لبنان من حالة الاحتقان الاقتصادي والسياسي القائم.

وينطلق هذا الرأي من الابعاد التالية:

١ - الاستجابة السريعة من قبل الحكومة، وتفاعل مختلف الأطراف السياسية مع مطالب الحراك، خصوصاً بعد أن ارتفع سقف مطالبها من إصلاح الأوضاع الاقتصادية إلى تغيير المنظومة السياسية ككل،

٢ ان امكانات هذا الامر وان كانت بعيدة الا انها ممكنه سيما إذا توافقت الارادات الداخلية والخارجية على فعل الاصلاح وإذا أدرك الجميع طبيعة الازمة التي يعاني منها النظام السياسي اللبناني وهي ازمة هيكلية وعميقة وذات إثر خطير لربما تهوي بالنظام والطبقة السياسية إذا استمرت.

٣ - صياغة برنامج الاصلاح السياسي ضمن ابعاد وثيقة دستورية يتوافق عليه جميع الفرقاء السياسيين.

٤- التوافق على ابعاد جميع الاطراف الخارجية عن الابتعاد عن التدخل في القضايا الاقليمية وتحت مختلف التوجهات.

٥- تشكيل هيئة دولية تتابع وثيقة الاصلاح وتشرف على تطبيقها.

٦ - تشكيل صندوق سيادي دولي يعمل على توفير الاموال للبنان ومحاولة انقاذ الاقتصاد اللبناني الذي يعاني من ازمات هيكلية كبيرة.

٧ - الحفاظ على الهوية الوطنية اللبنانية وتجاوز الاستقطابات الطائفية والمذهبية في المنطقة.

٨- التوافق على حماية السيادة الوطنية اللبنانية وعدم السماح بالتدخل بالشأن اللبناني لأي قوى اقليمية.

المطلب الثاني: السيناريو الثاني: فشل الحراك المطلق في تحقيق اهدافه:

يفترض هذا السيناريو فشل الحراك اللبناني في تحقيق مطالبه وإمكانية انزلاقه إلى صراعات ومناوشات بين الأطراف الداخلية، ما قد يفضي إلى اندلاع حرب أهلية على غرار ما حدث في وقت سابق، خصوصاً أن بوادر المناوشات الطائفية ظهرت منذ بداية الحراك، إضافة إلى وجود انقسامات داخلية في الحراك نفسه حول مسائل جانبية، كقطع الشوارع من عدمها، أضف إلى ذلك التهديدات المباشرة التي أطلقها حزب الله في وقت سابق في اعتراضه على مطالب الحراك، وهو ما يبرر احتمالية اندلاع صراعات بين مختلف الفصائل اللبنانية في الداخل.

ورغم وجود مؤشرات تستبعد تحقق هذا السيناريو، كتأثير الموقع الجغرافي للبنان وارتباطها بكثير من الملفات الحساسة، تبقى إمكانية تحققه واردة، نظراً لحالة الاحتقان السياسي على المستوى الداخلي والتجاذبات الإقليمية على المستوى الخارجي.

أن فشل الحراك قد يؤدي إلى مزيد من الفوضى وتدهور الأوضاع المعيشية، خاصة في ظل ارتفاع نسبة الفقر، وهي ظروف تضغط جميعها، باتجاه عودة اللبنانيين للشوارع من جديد، لتدور البلاد في حلقة مفرغة من عدم الاستقرار، وبالمقابل يؤدي ذلك الوضع الى تدخلات الخارجية، والتي أفشلت مشروع تشكيل الحكومة الجديدة، إلى حالة من التدهور على المستوى الأمني في البلاد.

وبالمقابل فان إصرار الطبقة السياسية في لبنان، على مواصلة نهجها القديم، فيما يتعلق بالمحاصصة الطائفية في الحكم، وهو ما يراه كثير من اللبنانيين، سببا فيما آلت إليه البلاد من أزمة، وعبر أديب نفسه عن ذلك بقوله إن النظام السياسي في لبنان بكل أقطابه، غير مستعد حتى الآن، لتقديم تنازلات تؤدي إلى إصلاحات حقيقة، لأن النظام في لبنان يحاول إعادة إنتاج نفسه من جديد.

الخاتمة

تتصاعد الاشكالات التي يعاني منها الواقع السياسي اللبناني وتتعدد ، وهي اشكالات تنبع من ابعاد عدة منها ما يتعلق بطابع المحاصصة الذي يعاني منه النظام السياسي اللبناني والذي اوجد نظام الخاتمة سياسي مشوه طمس ابعاد الدولة اللبنانية والهوية الوطنية ، وبالشكل الذي سمح بالتدخل العميق من قبل الاطراف الاقليمية والدولية في التأثير بشكل مباشر في الواقع السياسي اللبناني ، ومنها ما يتعلق بالواقع الاقتصادي السيء الذي تعاني منه لبنان من خلال افتقادها للموارد و اثر الازمات المجاورة للبلاد سواء القضية الفلسطينية ، او الازمة السورية وتأثيراتهما الكبيرة عليها ، وعدد اللاجئين بالشكل الذي ارهق الاقتصاد اللبناني المرهق اصلا" .

كل ذلك جعل ابعاد الاستياء والتململ من الواقع يتصاعد ليبلغ اليوم اعلى مستوياته، واقصى درجات الفشل ليكون ذلك بمثابة جرس انذار لكل معني بهذا النظام او مهتم به، لان التغافل عنه معناه ولربما

سقوط هذا النظام وتهاوي، لقد جرب اللبنانيون الحرب الأهلية من قبل ولم يتجاوزوها الا بفعل اقليمي ليقروا عقدا" سياسيا" بالتراضي لكن هذا العقد يبدو اليوم متهاوي ولم يعد له وجود ولذلك بدا اللبنانيون بين خيارين احلاهما مر فأما القبول بالدولة الفاشلة او الحرب الاهلية.

وكل ذلك يأتي في ظل عجز القوى الداخلية وتصاعد ابعاد ازمات الاقليم الدولية، وعدم رغبة القوى الدولية في ايجاد حل سريع للازمة كل تلك الابعاد تجعل مهمة الحراك عسيرة كما تجعل الاستقرار السياسي عرضة لازمات دائمة طالما توفرت ازمات الواقع اللبنانية واشتدت.

المصادر

١. **القران الكريم**
٢. **زياد محمد احميدان، المعجم الجامع للتعريفات الاصولية، علم اصول الفقه، مؤسسة الرسالة ناشرون، -2006 1427**
٣. **مزروع الطاهر، محاضرات في مدخل علم الاجتماع، جامعة فرحات عباس: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2018**
٤. **أماني قنديل، الحراك الاجتماعي في مصر: محاولة للفهم، 2019.**
٥. **كاوجة، محمد الصغير وكوشي ابتسام، الحراك الاجتماعي وعلاقته بالمتغيرات المجتمعية للمجالات الاجتماعية في المدينة الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية.**
٦. **عبد الخالق داحش السمدة، التعددية الحزبية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية للفترة 1990) م - 2004م)، رسالة ماجستير جامعة أم درمان 2004**
٧. **درهم محسن أحمد الحالمي دور المعارضة اليمنية في الاستقرار السياسي 2003م -**
٨. **2008م أحزاب اللقاء المشترك، رسالة ماجستير غير منشورة معهد بيت الحكمة**
٩. **علي بن سليمان بن سعيد الدرمكي، التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي، جامعه الشرق الاوسط 2012**
١٠. **عزو محمد عبد القادر ناجي، مفهوم عدم الاستقرار السياسي في الدولة الحوار المتمدن، العدد 2192, 2008**
١١. **عبد الله احمد صالح الحسني، التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي في اليمن 2003-1990) م (رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية معهد البحوث والدراسات العربية 2006م ص ٤١**
١٢. **محمد بشير الصيد. الحكم وإشكالية الاستقرار السياسي: دراسة مقارنة بين النظامين الفرنسي والليبي، طرابلس، أكاديمية الدراسات العليا، ١٩٩٨.**
١٣. **الصفار، فاضل، الحرية السياسية دراسة مقارنة في المعالم والضمات دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر، ط ١، بيروت، 2008**
١٤. **محمود مصطفى عبد الجواد، الأحزاب السياسية في النظام السياسي الدستوري الحديث والنظام الإسلامي، ط ١، دار الفكر العرب ١٩٩٦.**
١٥. **محمد محفوظ، في معنى الاستقرار السياسي، صحيفة الرياض، العدد ١٣٨١٩، ٢٥ أبريل 2006**

١٦.خليفة، عبد الرحمن، أيديولوجية الصراع السياسي، القاهرة، دار المعرفة الجامعية.
١٧.الجابري، محمد عابد، فكر ابن خلدون: العصبية والدولة، ط ٦، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
١٨.مزروع الطاهر، محاضرات في مدخل علم الاجتماع، جامعة فرحات عباس: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2018 ١٨ - الصمد، رياض المؤسسات الاجتماعية والسياسية في الدولة الحديثة، النموذج اللبناني، المؤسسة الجامعية، لبنان.
١٩.ليديا اسود، ديوان: ويلات اللا مساواة، مركز كارنيغي للشرق الاوسط، لبنان، 2019.
٢٠.ابراهيم ابراش، مقاربة سسيوتاريخية للحراك الشعبي في لبنان، الحراك اللبناني ليس امتدادا طبيعيا للربيع العربي بل محاصصة تراكم ازمة محاصصات ونظام طائفي متجذر، 2019.
٢١.محمد الغزالي، الفساد السياسي في المجتمعات العربية والإسلامية، القاهرة، دار نهضة مصر للطباعة، ١٩٩٨.
٢٢.شفيق شقير، الحراك اللبناني: البواعث والمكونات والتداعيات، 2019.
٢٣.خالد سلامة، حراك لبنان ... حصاد عام من ثورة واتس آب، 2020.
٢٤.المركز العربي، انتفاضة لبنان: اسبابها وتداعياتها، وحدة الدراسات السياسية، 2019.
٢٥.شاهر الشاهر، الاستقرار السياسي ... معاييره ومؤشراته، مؤسسة دم برس الاقتصادية، 2016.
٢٦.مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، لبنان - هل ينجح الحراك اللبناني في تحقيق اهدافه.
٢٧.توم بيري والن فرنسيس، تقرير خاص - صراع الكهرباء في لبنان.. كواليس فشل الدولة في إضاءة 2020، الأنوار.